



«الدستور المصري كفل احترام القضاء واستقلاليتيه، ولا يجوز التعقيب على أحكام القضاء أو التدخل في اختصاصاته بالمخالفة لدستور البلاد، لتحقيق مآرب سياسية أو لإرضاء فئات معينة».

علاء يوسف
الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية

«قانون تجريم الإساءة للثورة لا داعي له لأن كل مواطن من حقه انتقاد ثورتي يناير ويونيو، توجيه أي إساءة للثورتين لن يكون له أثر لأن الشعب المصري هو من أطاح بنظامي مبارك والإخوان».

حسين عبدالرازق
عضو المكتب السياسي لحزب التجمع المصري

«أعتقد أن الرئيس السيسي أراد توجيه رسالة قوية بهذا القانون وعلق باب المزايدات من قبل بعض الإعلاميين والسياسيين على الثورتين لتجنب إحداث بلبلة في الشارع في هذه المرحلة».

يسري العزباوي
الباحث بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية



بكائية كوثر البشراوي على أطلال الإسلام السياسي

المزيفة إلى حد تهديد الدول العربية الباقية المستقرة في أمنها وسلامة مجتمعاتها، لكي تكتمل دورة زيف هذه الجماعات وبأنها إنما تمتطي الدين لتصل إلى أطماعها ومآربها الفتوية والحزبية.

النتيجة إذن هي أن جماعات الإسلام السياسي سقطت بأسرع من المتوقع حين خرجت من الأقبية إلى النور وافترضت أجدانها، ليس فقط من معارضيتها، بل حتى من مريدتها، الذين يقفزون الآن من مراكبها طلبا للنجاة من مغبة المحاسبة الوطنية والشعبية، التي تفتح الآن ملفاتها لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، سواء من جهة تفكيك خطاب هذه الجماعات الخادع طوال العقود الماضية، أو من جهة التمكين السياسي لتيارات التنوير التي يفترض، بعد مرارة التجربة مع الإسلاميين، أن تحل محل هذه الجماعات، لكي نتمكن من بناء دول متقدمة تصنع الحياة، بعد أن طال بنا أمد صناعة الموت.

وفي يقيني أن الشعوب العربية ستسابق الأنظمة الوطنية الجديدة، القائمة والقادمة، لقطع دابر هذه الجماعات ومحاسبة من أيديها أو مكن لها طوال السنوات الماضية، من الإعلاميين ومن غيرهم الذين ساهموا مباشرة عن عمد أو غباء، كما يدعون الآن، في التمكين لها شعبيا.

ومن يتباكى الآن على فعله في نصرته هذه الجماعات لن ينفعه هذا التباكي بعد أن دفع الناس هذه الأثمان الباهظة من أرواحهم ودمائهم وحرياتهم، إذ لا يكفي لمن فقدوا أرواحهم ومن فقدوا أحياءهم أن تأتي لتقول سامحني فقد كنت ساذجا لم أفهم إلى ماذا كانت ترمي هذه الجماعات.. هذه ساذجة مركبة.

* كاتب سعودي

في ذلك الحين، والتي توصف بأنها الذراع العسكرية للحزب.

ما فعلته جماعة الإخوان المسلمين في مصر إبان ستة حكمها المشؤومة غير خاف على أحد، فعناصرها أذلت وقتلت عددا من المصريين الذين تظاهروا ضد قرارات محمد مرسي إلى الدرجة التي أصابت المصريين كلهم بالربح من مستقبل البقاء تحت حكم الإخوان، وعجلت بإسقاطهم في تفويض شعبي مفتوح للجيش، الذي ظل ممسكا بزمام الأمور رغم كل التذاعبات ومحاولات القوى الشيطانية، الإقليمية والدولية، التي كانت تقف في صف جماعة الإخوان وترفض إسقاطهم وما زالت ترفض ذلك حتى الآن.

من يتباكى الآن على فعله

أو غيائه في نصرته هذه

الجماعات لن ينفعه هذا

التباكي بعد أن دفع الناس

هذه الأثمان الباهظة من

أرواحهم ودمائهم وحرياتهم

أما نزوة سنام هذه الجماعات هي جماعة أو دولة "داعش" التي تجاوزت كل التوقعات ومارست- إلى الآن- رعبا هائلا وفرزا وتقتيلا على الهوية الدينية، بل وأعطت أعداء الإسلام ذاته نرائع لم يكونوا يتخيلونها لتشويهه وتغيير الناس منه، ومن المسلمين بصورة عامة. ووصلت هذه الدولة

على التي كان فيها، رغم مرارات الغربية، أمل في العودة إلى بلادها، بينما الآن ضاع حتى حلم العودة هذا، لأن من يحكمون باسم الله والرسول سراق ونصابون ومجرمون، مستعدون لقطع رزقك ورقبتك ورجلك من بلدك.

لم يكن ممكنا أن يمر حديث خطير مثل هذا دون أن تتم مناقشته، خاصة وأنه حديث بدأ بشكوى واضحة بأن الإسلاميين الذين استلموا الحكم، بعد الثورات العربية الأخيرة، لم يعطوا، من ناصرهم في أوقات الاضطهاد، اعتبارا ولا مدوا إليهم يد الجميل والوفاء بعد أن تمكنوا من كراسي القرار السياسي.

وهذا يعني أن كوثر وغيرها كانوا ينتظرون جزاء غير جزاء سنام، نظير ما قدموا من خدمات لهذه الجماعات وأجنداتهما بعد أن ارتدوا الأحجية وبنذونا معهم بما يوافق أهواءهم وأهدافهم. وهو درس قاس جدا لكل من راهن على أن جماعات الإسلام السياسي مخلصه للدين ونصرته، وبعيدة كل البعد عن المغامر الشخصية وهيات السلاطين التي يتنافس عليها المتنافسون. هذه الجماعات، بعد أن افتضح أمرها في مصر وفي غيرها من البلدان العربية، لا تختلف عن الدكتاتوريات الفاسدة في شيء، سوى أنها، وهذا من شهادة كوثر العلنية،

تزيد على هذه الدكتاتوريات بقطع رقبتك وقطع رجلك عن أرض بلدك، حيث تكون، كمعارض يقف على الرصيف المقابل، معرضا للتصفية الجسدية بدم بارد في الشارع وأمام الناس، بل وحتى أمام ناظري زوجتك وأبنائك، كما حدث مع شكري بلعيد، رحمه الله، الذي اغتيل في فبراير من عام 2013 أمام منزله، وقيل إن سبب اغتياله اتهمه لحزب النهضة بالتشريع للاغتيال السياسي بعد ارتفاع اعتداءات رابطات حماية الثورة

لا أعرف مع من تصطف الإعلامية التونسية المعروفة كوثر البشراوي الآن، فهي ظلت، طوال ما يقرب من ثلاثة عقود، (ملتبسة) في فكرها وولاءاتها. كانت ملء السمع والبصر في صوالين الليبرالية الإعلامية، ثم وجدناها في صوالين الأصولية الإسلامية وصول وتجول وتنتظر مع المنظرين لمستقبل الإسلام السياسي. بعد ذلك وجدناها تنفض يدها من الإسلاميين وتتبوأ منهم، بل وتتهم نفسها بالغباء حين صدقتهم وسارت في ركابهم لسنوات أختا وصديقة ومناصرة لتوجهاتهم.

تقول البشراوي في حديث تلفزيوني، تلقفه الناس باعتباره شهادة لواحدة من أهلها، إن علاقاتها بالحركات الإسلامية لا تخطر على بال، وإنها أحبت ذوي الاتجاه الإسلامي واشتغلت معهم، إلى أن استلموا الحكم، في مصر أو تونس، وأصبح لا صديق لهم ولا وفاء لديهم لمن ساعدتهم وناصرهم، لأنهم بلا ذاكرة ولا يعترفون بجميل، لا من قريب ولا من بعيد.

تقول، أيضا، إنهم نقضوا تاريخهم إلى درجة أنني أتساءل هل كانوا وهم معارضون يقولون الصدق أم هم الآن، تعني بعد ارتفاع أسهمهم، في لحظة صدق، وأن كل ما سبق منهم، حين كانوا خارج المغامر، هو زيف ونصب واحتيال!

ثم تنظمهم في خيط واحد سهل هو خيط (الوهابية)، التي تنفي، من وجهة نظرها، أي تباين بين الحركات الإسلامية في الفكر، سواء أكان خطها معتدلا أو (أردوغانيا) أو نهضويا، نسبة إلى جماعة النهضة التونسية. ولذلك هي تعتبر أنها خدعت وأنها ناصرت الوهم، أو كما تقول ناصرنا الوهم، حين اكتشفت ذات صباح أنها امرأة لا تعرف الناس ولا تعرف من هم الإسلاميون. وأنها تترضى على أيام زين العابدين بن

الثورة أكبر من تحييطها في تابوت قداسة



2012 ذهب الطفل "جهاد" (ثلاث سنوات) إلى الروضة، وهو يرتدي قميصا قطنيا كتب عليه: "جهاد.. مولود في 11 سبتمبر.. أنا قنبلة"، فانزعج عاملون بالروضة، واتخذ مسؤول محلي فرنسي إجراء قانونيا، وقضت محكمة ابتدائية بالبراءة في بلدة "نيم" الفرنسية، ولكن محكمة الاستئناف أصدرت، في 20 سبتمبر 2013، حكما بإدانة بشري باجور "أم جهاد" بالسجن سنة مع إيقاف التنفيذ، وتغريمها ألفي يورو، ومضاعفة الغرامة لأخيها "زيد"، الذي اشترى لابن أخته القميص. السماء لم تسقط حكم حسني مبارك، ولكن الشعب آزاد، وإرادته من إرادة الله. الثورة ملك للشعب السيد، صنعها بدماء شهداء تحوم أرواحهم في سماء الميادين انتظارا لقصص يستعصي. كانت الثورة أكثر براءة من زحزحة نظام عجوز خشن ثارت عليه، وقد نضجت وما زال المخاض عسيرا، وإذا صدر قانون يجرم (يجزّم) الإساءة إلى الثورة، فاعلم أن الثورة يراد لها الموت اختناقا، وأن التابوت جاهز، فمع أوامم القداسة ترفع الأقلام، وتطوى الصحف طي السجل.

* روائي مصري

المحمولة جواً عبر صحراء الحجاز، أو المملوكة لإسلامجية تكفيريين اعتبروها حربا على الدين. ولكن الثورة/ الحقيقة تجاوزت لغط الفريقين الكارهين، وتواصل الترقب والتأهب والاستمرار. التفكير في إصدار قانون لتجريم الإساءة للثورة مشروع، وحق للمشرع، رئيسا أو برلمانا، إذا ظل مجرد "تفكير". ولكن صدور مثل هذا القانون إساءة للثورة، فرض وصاية عليها قبل اكتمال أهدافها، وإن بلغت سن الرشد. الثورة قادرة على الدفاع عن نفسها، أو إثارة الفزع. أن يقال إن الثورة "مؤامرة"، أو "انقلاب" حق للقاتل الذي لا تنالي به الثورة إذا تحققت أهدافها، وصارت حقيقة على الأرض.

لا يعاقب القانون راكب طائرة يقول إنها في بطء السلفحفاة، حتى لو ادّعى أنها ليست طائرة، ففي هذا الإنكار العبثي سخريه ترد عليها حقيقة الطائرة، باعتبارها طائرة. في حين يتم إنزال هذا الراكب، واعتقاله والتحقيق معه، إذا وجه تهديدا لفظيا، أو مزاحا بأنه يحمل قنبلة، في وقت ومكان لا يسمحان بمثل هذا التهريج، وقد تكرر هذا الإنزال والاعتقال والتحقيق. وفي سبتمبر

خطوات تكتيكية وإستراتيجية، وتحتمل التاويل والمراجعة.

الثورة مستمرة وليست فيلما لكي يقرر المخرج وضع كلمة "النهاية". تابوت القداسة- ولو حرسه قوانين ظالمة ومحاكم تنفذ بعماء تلك القوانين الظالمة، وسجون تغيب في ظلامها ضحايا تلك الأحكام- علامة على موت، على اقتراب "النهاية".

كنت في بغداد في نوفمبر 2000، وكتبت: "أيامي في العراق كانت كابوسا. كانت صور صدام حسين في شبابه، بنظرته الواثقة المتحدية، تطارد الناس، مواطنين وزائرين، يضطرون إلى إنقال جيوبهم بصورة المطبوعة على عملات ورقية توزن بالكيلوجرام. صورة الرئيس في عشرينيات عمره. ليت أحدا نصحه بأن صورته الغزيرة في تلك السن نذير شؤم، إذ تحوله إلى شخص تأكد لأهله أنه أصبح في حكم الميت أو الغائب، فأرادوا أن يحنطوا تلك اللحظة الغريبة من حياته، ويخبئوا الزمن الذي يتحرك من حولهم وهم غافلون". لم يتعرض حدث ثوري أو احتجاجي في التاريخ المصري لما اتهمت به الثورة في "25 يناير" على أيدي القنوات الفضائية المملوكة لرجال المال للصمص فلول نظام مبارك، و"30 يونيو" على أيدي القنوات الفضائية

لاي أصدقاء يرون "25 يناير" مؤامرة، وأصدقاء آخرون يوقنون أن "30 يونيو" انقلابا.

الفريق الأول يرى "25 يناير" صندوق بانديرا، ولا تكتمل وطنيته إلا إذا سب هذا اليوم، وما ترتب عليه من إصرار على إعادتنا إلى عصور البداوة والجهالة. والفريق الثاني لا يكتمل إسلامه إلا بلعن "30 يونيو"، اليوم الذي قدروا أن يلتقي فيه الجمعان، في حرب أهلية، فشاء الله أمرا آخر.

كلا الفريقين، من أصدقائي، يستاسد بالنضال الفيسبوكي والكلام المجاني على طرف ضعيف أو مستضعف. كلاهما انتقى عدوا واستراح لاختيار لا يطاله الشك. كلاهما في بيته طعام طازج وطعام في التلاجة وسلية مهملات، ولكنه بنزعة مازوخية يزهد الطعام، ويتشغل بتقليب محتويات القمامة، لا يتخلص منها، بل يحلو له اصطيد بعض محتوياتها، وإعادة نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، في انتصار وهمي يغذي صحة اختيار عدوه، حيث لا بطولة في توجيه السباب لأي أحد، من حسني مبارك لحسين طنطاوي لحمد مرسي لعبدالفتاح السيسي، أما عدلي منصور فليسامحه الله.

كلا الفريقين، من أصدقائي، كأنه بإبداء العداء المبالغ فيه، والأمن أيضا، يحاول أن يتناسى صمته طوال عصر مبارك، خوفا أو طمعا. ويبدو لي الاستمتاع بجلد الذات، ومزايدات النضال اللفظي، تعويضا نفسيا عن سنوات الذل. كيف نصدق صحوة المهائين، وإفاقتهم المتأخرة؛ اللهم إلا وفقا لقاعدة "الثورات بذهين السيئات".

كلا الفريقين، من أصدقائي، لا حرج عليه. سادافع عن حقه في انتقاد 25 يناير أو 30 يونيو، في إنكار المعلوم من الثورة بالضرورة، ولو تجاهل كلاهما خروج ملايين الحائين بالحرية والعدل والكرامة في 25 يناير، ثم خروجهم في 30 يونيو أيضا لاستعادة "الدولة" والثورة التي تحترف عن أهدافها الأولى.

من حق أي إنسان أن يتهم الثورة بما يشاء، ما لم يحمل سلاحا أو يحرض على عنف. وليس في هذا الإنكار أو الاتهام إساءة للثورة، الحدث البهي رغم محاولات سرقة باءاء الانتساب إليه، وطمس معالمه وتشويهه. الثورة تتفاعل، فوق السطح وفي الطبقات غير المرئية، وتشق الطريق إلى المستقبل بفنون بدأت به موجتها الأولى، الصمود بصور عارية في وجه بنادق وزارة الداخلية الدامية مرة، وبالسخرية مرة، وباللامبالاة بوعيد "الإبادة والسحق في 30 يونيو"، مرة ثالثة.

مثل هذه الثورة، وهي عفوية متجددة، أكبر من تحييطها في تابوت قداسة، فالثورة أفعال بشرية غير مقدسة، قابلة للإضافة والتطوير، وإعادة ترتيب الأوراق، واتخاذ

سعد القرش

التفكير في إصدار قانون لتجريم

الإساءة للثورة مشروع، وحق

للمشرع، رئيسا أو برلمانا، إذا ظل

مجرد «تفكير»، ولكن صدور مثل

هذا القانون إساءة للثورة، فرض

وصاية عليها قبل اكتمال أهدافها